

Distr.: General
22 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

دور المرأة في التنمية

إدماج المرأة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

تقرير الأمين العام

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٢ عن دور المرأة في التنمية، يركز هذا التقرير على التقدم المحرز في إدماج أولويات المرأة واحتياجاتها المحددة في التنمية، بما في ذلك في صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية. وأدرجت توصيات كي تنظر فيها الجمعية.

* A/64/150.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	التقدم المحرز من أجل إدماج المرأة في التنمية	٣
ثالثا -	إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية	٦
رابعا -	زيادة فرص تحقيق العمالة الكاملة للمرأة وحصولها على عمل لائق	١٠
خامسا -	زيادة فرص الحصول على الحماية الاجتماعية	١٧
سادسا -	التعاون الإنمائي الدولي	١٩
سابعا -	دمج المنظورات الجنسانية في عمليات التصدي للأزمة المالية والاقتصادية	٢١
ثامنا -	الاستنتاجات والتوصيات	٢٥

أولاً - مقدمة

١ - أكدت من جديد الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٦٢ أن للمساواة بين الجنسين أهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وشددت الجمعية على أهمية تهيئة بيئة ملائمة في جميع ميادين الحياة على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى إدماج المرأة في التنمية إدماجاً فعالاً.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الرابعة والستين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٦/٦٢ بشأن دور المرأة في التنمية، بما في ذلك إدماج منظور جنساني في استراتيجيات التنمية الوطنية. ولقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ووردت إسهامات من الدول الأعضاء ومن كيانات الأمم المتحدة استعملت كأساس في إعداد هذا التقرير^(١).

ثانياً - التقدم المحرز من أجل إدماج المرأة في التنمية

٣ - رغم ازدياد الإقرار بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة كشرطين مسبقين مهمين من شروط تحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، لا يُولى اهتمام منتظم إلى أولويات النساء والفتيات واحتياجاتهن في السياسات الإنمائية وعمليات التخطيط. وتؤدي التباينات الهيكلية في تقسيم السلطة والموارد، واستمرار المواقف النمطية والتحيز الجنساني في المجتمع إلى عرقلة تنفيذ الالتزامات بالمساواة بين الجنسين^(٢).

٤ - وفي الوقت الذي وفرت فيه العولمة المزيد من الفرص الاقتصادية والاستقلال أمام بعض النساء، يتعرض الكثير من النساء الأخريات للتهميش. ولقد أدى التوزيع غير المتكافئ لفوائد العولمة إلى توسيع نطاق أوجه التفاوت الاقتصادية، وارتفاع مستوى الفقر في صفوف

(١) وردت إسهامات من حكومات البلدان التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وأوزبكستان، والبحرين، والبرتغال، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجزائر، والدانمرك، والسلفادور، وسنغافورة، والسودان، وشيلي، وصربيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، والكاميرون، وكولومبيا، ومالطة، والمكسيك، واليابان، واليمن، واليونان. ووردت مدخلات من كيانات الأمم المتحدة التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والبنك الدولي، ومتطوعو الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.

(٢) انظر E/CN.6/2008/2.

النساء، وزيادة انعدام المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال جملة أمور، منها تدهور بيئة العمل وانعدام السلامة بها، وخاصة في الاقتصاد غير الرسمي وفي الأرياف.

٥ - ولقد تفاقمت التحديات التي تواجه المرأة في التنمية بسبب أزمة الأغذية. فقد أثر ارتفاع أسعار الأغذية في ملايين الناس، وخاصة الفقيرات^(٣). ورغم أن المرأة تقوم بدور حاسم في إنتاج الأغذية في أنحاء كثيرة من العالم، إلا أنها تواجه قيودا كبيرة في الحصول على الموارد المنتجة كالأراضي، والقروض، والخدمات الإرشادية، والتكنولوجيا. وتؤدي هجرة الرجال من الأرياف، سعيًا وراء العمل، إلى تحمل النساء مسؤولية كسب رزق أسرهن. وإن عدم إمكانية حصول النساء بشكل متكافئ على الأصول والموارد والتحكم فيها يفضي إلى الحد من قدرتهن على التخطيط للأزمات وتفاديها^(٤). وتلقي الأزمات المالية والاقتصادية أيضا الأعباء بشكل غير متناسب على كاهل الكثير من النساء اللاتي يتركزن في أنواع العمل غير المستقرة، ومن المرجح أن يعانين من البطالة أكثر من الرجل، ويحصلن على قدر أقل من استحقاقات البطالة والضمان الاجتماعي^(٥)، ولا تتاح لهن فرص متكافئة في الحصول على الموارد الاقتصادية والمالية والسيطرة عليها.

٦ - ويشير تحليل لاستعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٨ عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنه بُذلت جهود على المستوى الوطني لإدماج المرأة في التنمية. ولقد أُحرز تقدم، على سبيل المثال، في القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم، وزيادة إمكانية حصول المرأة على فرص العمل، وزيادة مشاركتها السياسية، رغم أن هذه المكاسب تحققت ببطء وبشكل غير متساوٍ في جميع المناطق.

٧ - إن مؤشر تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي هو ٩٥ في المائة أو أعلى في ست من عشر مناطق، بما في ذلك أكثر المناطق سكانا^(٦). ومع ذلك لم يكن التقدم المحرز سريعا

(٣) البنك الدولي ومنظمة الأمن المتحد للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كتاب مرجعي عن المسائل الجنسانية في مجال الزراعة، ٢٠٠٨.

(٤) K Hansen-Kuhn "Women and Food Crises: How US food Aid Policies Can Better Support Their Struggles", Discussion paper prepared for Action Aid (2007). Available from: http://www.sarnp.org/documents/d0002518/Women_food_crises_ActionAid.pdf

(٥) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة النهوض بالمرأة، ١٩٩٩، الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: العولمة والجنسانية والعمل (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.8، الصفحتان ١٢ و ١٣).

(٦) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩، نيويورك: ٢٠٠٩.

بدرجة تكفي ضمان التعليم الأساسي لملايين الفتيات اللاتي لا زلن خارج الدراسة، كما أن المكاسب المحققة تختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. وهناك ١١٣ من البلدان لم تحقق الرقم المستهدف للتكافؤ بين الجنسين من حيث الالتحاق بمدارس المرحلتين الابتدائية والثانوية على حد سواء، ومن المرجح ألا يحقق هذا الرقم المستهدف، من بين تلك البلدان، إلا ١٨ بلدا بحلول عام ٢٠١٥. ولم يحقق المساواة بين الجنسين على مستوى التعليم الثانوي سوى ٣٥ في المائة من البلدان، وعلى مستوى التعليم العالي سوى ثلاثة في المائة^(٧).

٨ - ولا يمكن لزيادة التحصيل الدراسي أن يكون فعالا كاستراتيجية من استراتيجيات التمكين إلا إذا تُرجم إلى مساواة في الفرص الاقتصادية. وفي حين ازدادت فرص العمل أمام النساء، فإن العمل المدفوع الأجر الذي يقمن به في كثير من المجالات يتم فيه الفصل بين الرجال والنساء مهنيا، حيث تتركز النساء غالبا في وظائف متدنية الأجر ويُقدم فيها قدر ضئيل من الضمان. ويؤدي عدم تكافؤ نصيب النساء في الأعمال غير المدفوعة الأجر، داخل أسرهن المعيشية إلى تقييد إمكانية حصولها على العمالة الكاملة ويوجههن إلى الاقتصاد غير الرسمي، لا سيما في إطار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأزمة الغذاء.

٩ - ولقد ازدادت حصة مقاعد النساء بالبرلمانات ازديادا طفيفا من ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٤ في المائة عام ٢٠٠٩^(٨). ولقد حقق ٢٤ بلدا فقط نسبة ٣٠ في المائة أو أكثر في تمثيل الإناث بالبرلمان. ومع أن هذا التمثيل يشكل مؤشرا هاما عن مدى قدرة المرأة على التأثير في صنع القرار، بما في ذلك بشأن السياسات والاستراتيجيات العامة، وتخصيص الموارد، فإن الوصول إلى مناصب القيادة هو أمر حاسم الأهمية أيضا.

١٠ - وترتبط النتائج الاقتصادية الناجحة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالتقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وهناك وعي متزايد بأن الاستثمار في النساء والفتيات يحقق تأثيرا مضاعفا في الإنتاجية والفعالية ومدى استدامة النمو الاقتصادي. ويعد إدماج المنظورات الجنسانية في الخطط والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية أمر حاسم بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام الذي يركز على الناس، وبالنسبة للحد من الفقر.

(٧) الأمم المتحدة، ورقة معلومات أساسية أعدت للمناسبة الرفيعة المستوى عن الأهداف الإنمائية للألفية، التي عقدت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بنيويورك.

(٨) الاتحاد البرلماني الدولي. المرأة في البرلمانات الوطنية: الحالة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، متاح على الموقع: <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>

ثالثاً - إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

١١ - طالب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ باعتماد وتنفيذ "استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة بما يحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية" (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٢٢ (أ)). واستجابة لذلك فقد تناولت لجنة وضع المرأة مسألة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة عام ٢٠٠٦ في اجتماع رفيع المستوى من اجتماعات المائدة المستديرة، وشددت على الحاجة إلى الإدماج المنتظم للمنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية^(٩).

١٢ - وأشار الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ منهاج عمل بيجين، الذي أجري عام ٢٠٠٥، إلى اتخاذ بعض الدول الأعضاء خطوات لتناول احتياجات النساء والفتيات في السياسات الإنمائية الوطنية^(١٠). ومع ذلك، هناك عوائق ثابتة أمام التنفيذ تشمل الافتقار إلى آليات فعالة للمساءلة والرصد والتقييم، وضآلة القدرات والخبرات اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وخاصة في الوزارات المختصة، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية^(١١). وتم إبراز الدور الحاسم الذي تؤديه الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة في تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في السياسات الإنمائية الوطنية.

١٣ - ومع ذلك فقد كشف تحليل للتقارير الوطنية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر أن الحكومات قد أضعفت فرصاً حاسمة كانت كفيلة بتحديد المنظورات الجنسانية ومعالجتها بشكل تام (انظر A/62/187، الفقرة ٧٣). وفي الوقت الذي يتم فيه تناول أهداف المساواة بين الجنسين تناولاً متزايداً على مستوى السياسات، لا تزال هناك ثغرات هامة في تنفيذها على مستوى البرامج^(٩)^(١٠).

١٤ - وعند إعداد هذا التقرير، قدم عدد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة تقارير بشأن الجهود الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. فقد أدمجت حكومة اليمن المنظورات الجنسانية في السياسات الوطنية والقطاعية، بما في ذلك الخطة الخمسية للتنمية وتخفيف حدة الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠). وشجعت الآلية الوطنية لحقوق المرأة في قبرص تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الوطنية من خلال تدريب المهنيين ذوي الصلة العاملين في الخدمة العامة بشأن مسائل المساواة

(٩) انظر E/CN.6/2006/CRP.7، متاح على الموقع: <http://www.un.org/women/watch/dow/csw50/documents.html>.

(١٠) انظر E/CN.6/2005/2 و Corr.1.

بين الجنسين، وجمع البيانات، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وتنظيم حلقات العمل، والحلقات الدراسية والمؤتمرات. وفي إطار برنامج التضامن الأحمر - Red Solidaria Programme - في السلفادور، وهو عبارة عن استراتيجية للتنمية البشرية متعددة القطاعات، أدرجت المنظورات الجنسانية، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. وشملت خطة إثيوبيا للتعجيل بالتنمية واستدامتها من أجل القضاء على الفقر للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠ تدخلات من أجل تخفيف الأعباء التي تستهلك وقت المرأة وذلك بتوفير إمدادات المياه على مسافة نصف كيلومتر لصالح ٨٥ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠١٠.

١٥ - وقامت حكومة قيرغيزستان، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بتعزيز وضع نظم لرصد الخطط الإنمائية الوطنية تراعي البعد الجنساني، وتقدير تكاليف أولويات المساواة بين الجنسين. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى الأردن بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في برنامجه التنفيذي الوطني (٢٠٠٧-٢٠٠٩). وقام البرنامج الإنمائي أيضا بتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية في صياغة المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية في جيبوتي.

١٦ - وقام برنامج الأغذية العالمي بدعم التدريب في مجال المساواة بين الجنسين لصالح الموظفين الحكوميين الذين يشاركون في عمليات استراتيجية الحد من الفقر. وأعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دليلا إرشاديا عن الاستجابات على الصعيد الوطني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك لمساعدة الحكومات الوطنية على تعزيز الاهتمام بالمسائل الجنسانية في استراتيجياتها الوطنية.

١٧ - وأبلغت عدة دول أعضاء عن خطط عمل واستراتيجيات تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين (الاتحاد الروسي، والبوسنة والهرسك، وبيلا روس، وترينيداد وتوباغو، والجزائر، والداغمر، والسلفادور، وصربيا، وفنلندا، والكاميرون، والمكسيك، واليمن)؛ وكذلك عن تدابير تشريعية (البوسنة والهرسك، والصين، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص)؛ ووضع آليات وطنية (فنلندا وفييت نام)؛ بيد أنها لم تحدد الكيفية التي دعمت بها تلك التدخلات إدماج المنظورات الجنسانية في سياسات واستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

زيادة الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة

١٨ - إن زيادة الاهتمام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات وخطط العمل الإنمائية الوطنية أمر ضروري لكفالة إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وثمة مسألة حاسمة هي تخصيص ما يكفي من الموارد. وعلى

الرغم من تزايد الأدلة على أن تحقيق المساواة بين الجنسين ينطوي على حس اقتصادي سليم وعلى الرغم من النداءات الداعية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية وعمليات المالية العامة، لم يجر تخصيص موارد كافية بصورة منهجية لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة^(١١).

١٩ - وأبلغ بعض الدول الأعضاء عن ما جرى تخصيصه من موارد وفاء بالتزاماتها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠٠٩، رصدت المكسيك في ميزانية نفقات الحكومة الاتحادية مبلغ ٨ ٩٨١,٦ مليون بيسو (٦٧٨,٧ مليون دولار) لمسألة تحقيق المساواة بين الجنسين. ورصدت اليابان، للسنة المالية ٢٠٠٩، مبلغ ٤,٣ تريليون ين (٤٤,٩ بليون دولار) لميزانية تحقيق المساواة بين الجنسين، بزيادة تبلغ حوالي ٢,٧ في المائة عن عام ٢٠٠٨.

٢٠ - وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوابة معلومات على شبكة الإنترنت (يبدأ تشغيلها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) بهدف توفير دراسات حالات إفرادية عن الممارسات السليمة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وستوفر البوابة لوضع السياسات أيضا وصلات بمجموعات أدوات، وأدلة، ومبادئ توجيهية بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٢١ - وخلال العقد الماضي، نُفذت في أكثر من ٦٠ بلدا مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، التي تعمم مراعاة المنظور الجنساني في عملية إعداد الميزانية، وترتبط بين تخصيص الموارد والالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين. إلا أن العديد من تلك المبادرات لم يتعد عملية تحليل الميزانيات، ولم يكن له إلا تركيز محدود على التنفيذ. وتركز الاهتمام بصورة رئيسية على جانب النفقات في الميزانيات بدل الاهتمام بجانب الإيرادات فيها. وركز العديد من المبادرات على القطاعات الاجتماعية بدل التركيز على قطاعات الإنتاج.

٢٢ - وأبلغت عدة دول أعضاء عن مبادرات للميزنة المراعية للمنظور الجنساني، بطرق منها سن التشريعات، بهدف كفالة وضع تركيز أكبر على المنظورات الجنسانية في عمليات التخطيط (بلجيكا، وفنلندا، وفيت نام، وقبرص، والمكسيك، واليابان، واليمن). ففي بلجيكا، على سبيل المثال، اعتمد عام ٢٠٠٧ قانون يقضي بإدراج المنظورات الجنسانية في عمليات إعداد الميزانية، وإعداد مذكرة توضح المبالغ التي خصصت لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل. وأشارت المبادئ التوجيهية لميزانية عام ٢٠٠٩ إلى وجوب تطبيق الميزنة المراعية

(١١) انظر E/CN.6/2008/5.

للمنظور الجنساني، ولكنها ركزت على إذكاء الوعي والأنشطة التدريبية كخطوة أولى. وفي فييت نام، يتضمن قانون المساواة بين الجنسين والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠٠٠-٢٠١٠) أحكاماً واضحة تلزم بإدراج بنود في الميزانية من أجل الأنشطة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. واستناداً إلى توجيه من وزارة المالية، قام ٩٣ في المائة من الوزارات والوكالات الحكومية بتخصيص موارد في ميزانياتها السنوية لأنشطة ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٣ - وفي اليمن، أنشئت عام ٢٠٠٧ مديرية لشؤون الميزنة المراعية للمنظور الجنساني داخل وزارة المالية. وشاركت اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية في اجتماعات اللجنة الفنية المعنية بالميزانيات القطاعية والمحلية عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وأعد المعهد الوطني للمرأة في المكسيك أدلة ومبادئ توجيهية بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، كما تعاون مع اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين في مجلسي النواب والشيوخ ووزارة المالية.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٨، أنشأ مركز الشؤون الجنسانية لاتحاد البوسنة والهرسك، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فريق خبراء عامل لجمع أحكام نظم الميزنة وتحليلها بهدف فرض إلزامية إجراء التحليل الجنساني والتخطيط المراعي للمنظور الجنساني عملاً بالتوصيات الصادرة عن مجلس أوروبا واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وبدأت حكومة قيرغيزستان بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني كجزء من عملية إصلاح عملية إدارة المالية العامة.

٢٥ - وتتطلب استدامة مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني تنفيذ أنشطة توعية وبناء قدرات^(١١). وقد نظمت قبرص عام ٢٠٠٨ حلقة دراسية عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني شارك فيها أصحاب المصلحة المعنيون، بمن فيهم وزارة المالية واللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون المالية. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حلقة عمل إقليمية عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، شارك فيها ممثلو وزارتي التخطيط والمالية في جميع الدول الأعضاء في هذه اللجنة تقريباً، وقدمت خدمات استشارية ومساعدة تقنية لعدة دول أعضاء، بما فيها الأردن والبحرين واليمن.

٢٦ - وقدمت عدة كيانات الأمم المتحدة الدعم إلى مبادرات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على المستويين الوطني والمحلي، كما طورت قدراتها الذاتية على تقديم الدعم في هذا المجال. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في مجال تنمية قدرات المكاتب القطرية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها في التحليل الجنساني للميزانيات، بما في ذلك في تونس والمغرب. وتعاون صندوق الأمم المتحدة

الإجمالي للمرأة مع وزارات المالية في ٢٠ بلدا لتطوير أدوات ووضع آليات رصد لتتبع مدى تنفيذ الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين. وساعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بلدانا على زيادة اهتمامها بمسألة الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في سياق إعداد استراتيجياتها الوطنية الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٧ - وتزايد احتمالات خفض المخصصات المرسودة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء في سياق الأزمة الاقتصادية. وتمثل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أداة هامة ترمي إلى التأكد من تخصيص موارد كافية وصرفها في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، حتى في سياق التصدي للأزمة المالية والاقتصادية.

رابعا - زيادة فرص تحقيق العمالة الكاملة للمرأة وحصولها على عمل لائق

٢٨ - على الرغم من تزايد فرص حصول المرأة على عمل في السنوات الأخيرة، إلا أن المرأة أكثر تعرضا من الرجل لاحتمال الحصول على أجر منخفض ووظيفة غير مستقرة، دون حماية اجتماعية، أو حقوق أساسية، أو فرصة لإسماع صوتها في العمل^(١٢). وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن النساء تشكل عموما ٤٠ في المائة من جميع الأعمال المدفوعة الأجر خارج قطاع الزراعة، أي أنها زادت عن نسبة عام ١٩٩٠ التي بلغت ٣٦ في المائة. وعلى الرغم من هذه الزيادة، قُدرت مشاركة اليد العاملة من النساء في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٢,٦ في المائة، مقارنة بنسبة مشاركة اليد العاملة من الرجال التي بلغت ٧٧,٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، كانت البطالة بين النساء على الصعيد العالمي (٦,٣ في المائة) أعلى من البطالة بين الرجال (٥,٩ في المائة)^(١٣).

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة النساء من جميع العاملين في قطاع الخدمات ٤٦,٣ في المائة مقارنة بنسبة ٤١,٢ في المائة للرجال^(١٣)، مع اختلاف هذه النسبة حسب المنطقة، فمن نسبة ٨٤,٤ في المائة في الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي إلى ١٨,٢ في المائة في جنوب آسيا. ومع أن نسبة النساء العاملات في الزراعة انخفضت من ٤٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٣٥,٤ في المائة عام ٢٠٠٨، فإن هذه النسبة بقيت مرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٦٤,٣ في المائة) وجنوب آسيا (٦٤,٥ في المائة)^(١٣).

(١٢) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة لعام ٢٠٠٨.

(١٣) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة لعام ٢٠٠٩.

٣٠ - إن زيادة قدرة المرأة على الوصول إلى سوق العمل يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وقدم عدد من الدول الأعضاء بيانات عن الوضع الراهن للمرأة في سوق العمل. فقد أبلغ عن معدل بطالة في البوسنة والهرسك عام ٢٠٠٨ قدره ٢٦,٨ في المائة بالنسبة للنساء و ٢١,٤ في المائة للرجال. وشكلت النساء في صربيا ٤٤ في المائة من عدد العاملين و ٥٤,٣ في المائة من عدد عاطلين عن العمل.

٣١ - وأشارت عدة دول أعضاء إلى حدوث زيادة في فرص حصول المرأة على عمل. ففي جامايكا، ازدادت نسبة النساء العاملات من القوى العاملة (٢٥ عاماً وما فوق) بصورة تدريجية بمعدل ٢,٢ في المائة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨. ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى زيادة العمالة في صناعة الخدمات، مثل تجاري الجملة والتجزئة، والنقل، والأعمال التجارية، والخدمات المجتمعية والاجتماعية. وفي قطر، ازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل من ٤٠,٦ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٤٩,٣ في المائة عام ٢٠٠٧. ومثلت نساء الأعمال القطريات أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي عدد المستثمرين في سوق الدوحة للأوراق المالية. وأبلغ عن حدوث زيادة في عمالة النساء في الخدمة المدنية في اليمن من ١٠,٦ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٧.

٣٢ - وأبلغ بعض الدول الأعضاء عن جهود تبذل لإدماج المنظورات الجنسانية في تشريعات وسياسات واستراتيجيات سوق العمل بهدف زيادة حصول المرأة على فرص العمل. وتضمنت قائمة المبادرات المبلغ عنها سن تشريعات (أستراليا، والبوسنة والهرسك، وبيلاورس، وشيلي، وقبرص، واليونان)؛ وإعداد مناهج وطرق تدريس تراعي المنظور الجنساني بهدف التصدي للتنميطات الجنسانية في الخيارات التعليمية والمهنية (جامايكا)؛ وإنشاء مراكز جديدة أو محسنة لرعاية الأطفال (بلجيكا).

٣٣ - وفي صربيا، هيأت وزارة الاقتصاد والتنمية الإقليمية، بدعم من البرنامج الإنمائي، ٢٦١ فرصة عمل جديدة، حصلت النساء على ١١٤ فرصة منها. ويسر برنامج الأغذية العالمي عام ٢٠٠٨ مشاركة ٩٣٥ ٠٠٠ امرأة في أنشطة الغذاء مقابل التدريب، و ١,٨ مليون امرأة في أنشطة الغذاء مقابل العمل. وساعدت أنشطة التدريب النساء على اكتساب مهارات اكتساب الرزق، مثل مهارات محو الأمية والمهارات الرقمية، وذلك بهدف تعزيز فرص حصولهن على عمل وقدرتهن على إدرار الدخل.

٣٤ - إن تقاسم المرأة والرجل، بدون تكافؤ، للعمل غير المدفوع الأجر، بما في ذلك الرعاية، يعيق قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في سوق العمل^(١٤). وقد جرى الإبلاغ عن

عدد من مبادرات تعزيز تحقيق تكافؤ أكبر في تقاسم المسؤوليات (أستراليا، وسنغافورة، وفنلندا، ومالطة). فقد أصدرت مالطة "مرسوم العمل عن بعد القياسي الوطني" للقطاعات الخاص والعام بهدف التشجيع على تطبيق ترتيبات العمل المرنة وقدر أكبر من المساواة في تقاسم المسؤوليات الأسرية. وراعت بيلاورس المنظورات الجنسانية عند تعديل قانون العمل لدعم دور الوالدين. وفي سنغافورة، بدأ الفريق العامل الثلاثي المعني بتعزيز خيارات النساء في مجال العمالة، الذي ضم ممثلين عن النقابات وأصحاب العمل والحكومة، تطبيق برنامج "٣٠ دقيقة للوصول إلى العمل"، جرى بموجبه التوفيق بين النساء غير العاملات والأعمال التي يقع مقرها قرب منازلهن. وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن ساعات العمل المرنة ونظام النوبات وتوافر خدمات رعاية الأطفال عوامل يسّرت مشاركة النساء في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٣٥ - إن تنفيذ مبادرات السياسة عامة والمبادرات التشريعية، التي تتضمن توفير رعاية للأطفال بأسعار مقبولة وإحكام عن إجازات الأمومة وإجازات الأب، وإجازات الوالدية، أمر حاسم في كفاءة تكافؤ مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل، ولكنها لا تزال موجهة نحو النساء بصورة رئيسية. ومنذ عام ٢٠٠٧، نسقت وزارة التنمية الاجتماعية في المكسيك مسائل الدعم المقدم إلى الأمهات العاملات في مجال دور الحضانة ورعاية الأطفال. وفي مالطة، نفذت خطة تقدم إعانات لرعاية الأطفال بهدف زيادة توفير الرعاية الجيدة للأطفال وبسرعة معقول. وبموجب هذه الخطة، تقدم مساعدة مالية إلى الوالدين العاملين اللذين لديهما أطفالا تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات بهدف التخفيف من تكلفة رعاية الأطفال.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠٨، عدلت سنغافورة قوانينها لتمديد فترة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر فأصبحت ١٦ أسبوعا بعد أن كانت ١٢ أسبوعا، واستحدثت مجموعة الزواج والأبوة التي تمنح بموجبها إجازة رعاية أطفال لكلا الوالدين. وعدلت قبرص قوانينها لزيادة فترة إجازة الأمومة للأمهات الأصليات فأصبحت ١٨ أسبوعا بعد أن كانت ١٦ أسبوعا، والأمهات بالتبني فأصبحت ١٦ أسبوعا بعد أن كانت ١٢ أسبوعا. كما أنها زادت الفترة التي يحق للأم خلالها مغادرة العمل لفترة ساعة كل يوم لغرض إرضاع طفلها رضاعة طبيعية و/أو رعايته إلى تسعة أشهر ابتداء من يوم الوضع، أو يوم بدء إجازة الأمومة في حالات التبني. وعدلت تشريعات العمل في إكوادور بهدف منح إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة ١٠ أيام من تاريخ الولادة، يمكن توسيع نطاقها لتشمل حالات التبني وحالات مرض الأم أو الطفل.

٣٧ - إن كفالة الحصول على عمل لائق جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لإدماج المرأة في التنمية. ويتركز عمل النساء في الأعمال المنخفضة الأجر التي تتسم بقدر ضئيل من الأمن الوظيفي وقدرة محدودة على الوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات. ولا تزال حالات العزل المهني وفجوات الأجور بين الجنسين قائمة في جميع أرجاء العالم. وتتراوح فجوة الأجور بين الجنسين بين ٣ و ٥١ في المائة تقريباً، ويبلغ المعدل العالمي ١٧ في المائة^(١٥). ففي بلجيكا، على سبيل المثال، بلغت الفجوة ١٣ في المائة عام ٢٠٠٨، وفي فنلندا، كانت المرأة تتقاضى أجراً يقل ٢٠ في المائة عن الرجل في جميع قطاعات سوق العمل.

٣٨ - وأبلغت عدة دول أعضاء عن إجراءات اتخذتها لمعالجة حالات التمييز التي تتعرض لها المرأة بصورة مباشرة وغير مباشرة في مكان العمل، مثل التحرش الجنسي والتسريح بسبب الحمل أو الولادة وعدم المساواة في الأجور. وفي اليونان، صدر قانون بشأن المساواة في التعامل بين المرأة والرجل في مجالي الحصول على عمل والتعليم المهني. ويعالج هذا القانون مسألة التحرش الجنسي في مكان العمل ومسألة تعويض الضحايا. فينص على عدم جواز قيام أصحاب العمل بالتمييز ضد المرأة الحامل أو المرأة التي تلد. وسنّت أستراليا وشيلي تشريعات جديدة تعزز المساواة في الأجر عند تساوي قيمة العمل. ولمعالجة الثغرة الكبيرة في الأجور، بدأت فنلندا عام ٢٠٠٦ بتطبيق برنامج ثلاثي لتحقيق المساواة في الأجر عند تساوي قيمة العمل، وأنشأت فريق رصد رفيع المستوى لتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

٣٩ - وأبلغ عدد من الدول الأعضاء عن جهود تبذل للحد من العزل المهني الأفقي الجنساني في سوق العمل، بطرق منها تشجيع النساء على ممارسة المهن التي يغلب فيها عمل الذكور. وفي جامايكا أدرج اتحاد توظيف وتدريب الموارد البشرية/وكالة التدريب الوطنية عنصراً جنسانياً في برامجها التدريبية فازداد إلى حد كبير عدد الملتحقات من النساء والفتيات في المجالات التكنولوجية وفي المجالات غير التقليدية الأخرى. وتصدت فنلندا لحالات التمييز المتعددة التي تواجهها نساء الأقليات والمهاجرات في سوق العمل من خلال برامج تدريبية تهدف إلى زيادة معارف المرأة ومهاراتها المهنية، ومن خلال تنفيذ حملة لتثقيف أصحاب العمل ومجتمعات العمل بشأن احتياجات المهاجرين كعاملين.

٤٠ - ووجه الاهتمام في بعض المبادرات التي اتخذتها دول أعضاء لتحسين حالة المرأة في سوق العمل إلى المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة على السواء. ففي فنلندا، يتعين على أماكن العمل التي يتجاوز عدد الموظفين فيها ٣٠ موظفاً، وكذلك المؤسسات التعليمية،

(١٥) الاتحاد الدولي لنقابات العمال، "فجوة الأجور بين الجنسين على المستوى العالمي"، (٢٠٠٨).
(The Global Gender Pay Gap). متاح على العنوان التالي : <http://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/gap-1.pdf>

إعداد خطة سنوية للمساواة بين الجنسين - تتضمن تقييما للمساواة بين الجنسين وتدابير لتحسين الأوضاع واستعراضا لنتائج خطة السنة السابقة. وتعد الخطة بالتعاون مع الموظفين ويترتب على عدم تنفيذها تطبيق جزاءات. وأقامت المكسيك شراكة حكومية - خاصة بين الحكومة المكسيكية والمنظمات الخاصة انضم إليها ١٧٧ منظمة حكومية وخاصة في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. واستفاد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ عاملة من هذه المبادرة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، بطرق منها منع التحرش الجنسي والحد من التمييز ضد النساء في عملية استقدام الموظفين، والتدريب والتنمية المهنية.

٤١ - وقد أُقر بأهمية تحسين جمع بيانات عن توزيع العمل بأجر ودون أجر تكون مفصلة حسب نوع الجنس ويمكن الوثوق بها ومقارنتها، بطرق منها إجراء دراسات استقصائية عن استخدام الوقت. فقد أبلغت المكسيك، على سبيل المثال، أن المرأة أدت عام ٢٠٠٨ أعمالا بأجر ودون أجر يبلغ متوسطها ما مجموعه ٦٦,٦ ساعة عمل أسبوعيا، أي أنها تعمل ١٠ ساعات أكثر من الرجل. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساعدة تقنية إلى المعاهد الإحصائية الوطنية في أوروغواي والجمهورية الدومينيكية وشيلي وكولومبيا وهندوراس بهدف إجراء إحصاءات جنسانية، تشمل تقييما لعمليات إعداد دراسات استقصائية عن استخدام الوقت بهدف قياس حجم العمل دون أجر.

تشجيع النساء على ممارسة الأعمال الحرة

٤٢ - ثمة اعتراف متزايد في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية بأهمية تشجيع تطوير قطاع الأعمال لصالح النساء. وتركز عمل النساء اللاتي يمارسن الأعمال الحرة إلى التركيز على المشاريع الصغيرة وغير المضمونة بسبب قدرتهن المحدودة على الوصول إلى موارد من قبيل الأراضي والائتمانات والتكنولوجيا والمعلومات والأسواق والسيطرة عليها^(١٦). وقد اتخذت بعض الحكومات وكيانات الأمم المتحدة مبادرات لمعالجة المعوقات التي تواجه النساء اللاتي يمارسن الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات وتوفير بناء القدرات والتمويل البالغ الصغر، ضمن جملة أمور أخرى.

٤٣ - وقد أنشأت وزارة التشغيل والاقتصاد في فنلندا فريقا عاملا للنظر في المسائل المتعلقة بممارسة المرأة للأعمال الحرة. وأنشأ اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا مجلسا يعنى بممارسة المرأة للأعمال الحرة في ٨١ مقاطعة من أجل توفير بناء القدرات والإرشاد للنساء اللاتي يمارسن الأعمال الحرة.

(١٦) منظمة العمل الدولية: "إدراج المساواة بين الجنسين في صلب العمل اللائق"، جنيف، ٢٠٠٩.

٤٤ - وقامت حكومة اليابان بتنفيذ برنامج إرشادي تقدم بموجبه سيدات الأعمال ذوات الخبرة التوجيه إلى النساء اللاتي يتطلعن إلى ممارسة الأعمال الحرة. وفي عام ٢٠٠٨ أطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أول جائزة لسيدات الأعمال من خلال مراكز إمبريتيك المختلفة التابعة له في جميع أنحاء العالم. وقد منحت الجائزة لمشاريع مملوكة للنساء في الأردن وأوغندا واليابان، نجحن في استخدام خدمات تنمية المشاريع التي تقدمها مراكز إمبريتيك التابعة للأونكتاد في بلد كل منهن، حيث أظهرت تفوقاً في تطوير أفكار تجارية مبتكرة، وتهيئة فرص العمل وزيادة الدخل.

٤٥ - وأفاد بعض الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بإنشاء نظم للتمويل البالغ الصغر من أجل تشجيع النساء على ممارسة الأعمال الحرة وتهيئة فرص العمل. وقدم صندوق التمويل البالغ الصغر للنساء الريفيات في المكسيك قروضا وإلى النساء الريفيات الفقيرات بمبالغ تتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٦ ٠٠٠ بيسو (١٠٨-٤٣٢ دولاراً)، بفترات سداد تتراوح بين أربعة شهور و ١٢ شهراً. وقام الصندوق في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بتوجيه ١٦٩,٥ مليون بيسو (١٥,٦ مليون دولار) نحو ٢٢ مؤسسة من مؤسسات التمويل البالغ الصغر، وقدم منحاً قدرها ٥٩٥ مليون بيسو (٦٨٧ ٥٠٠ دولار) إلى ١٩٠ ٤٠٥ سيدات، وأطلقت حكومة تركيا، بالتعاون مع مؤسسة النساء المباشرات للأعمال الحرة ومصرف جراني، "مجموعة تدابير لدعم النساء المباشرات للأعمال الحرة" من أجل تقديم ائتمانات تصل قيمتها إلى ٣٠ ٠٠٠ دولار إلى المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي تديرها نساء. وقدمت الصين الدعم إلى النساء اللاتي يبدأن مباشرة الأعمال الحرة، من خلال تزويدهن بتمويل بالغ الصغر، أو استشارات تتعلق بالسياسات أو تبادل للمعلومات.

٤٦ - وقدمت كولومبيا، من خلال برنامجها للأعمال الحرة الموجه نحو الأسرة المعيشية التي تعولها الإناث، ١٠ ٤٦٨ قرضاً بالغ الصغر بقيمة كلية قدرها ١٣ ١٥٣ مليون بيسو (حوالي ٦,٦ ملايين دولار) إلى النساء في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. ووفرت أيضاً بناء القدرة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية. وأقيم عام ٢٠٠٨ معرض وطني خامس للنساء اللاتي يمارسن الأعمال الحرة، بمشاركة ٢٩ مؤسسة و ٣٥٢ سيدة ممن يمارسن أعمالاً بالغة الصغر. وقدم صندوق التضامن للأسر التي تدير أعمالاً بالغة الصغر في السلفادور قروضاً إلى مشاريع بالغة الصغر لى احتياجات النساء اللاتي يعلن أسرهم. وعرض بنك التنمية النسائي في فتزويلا على النساء قروضاً بالغة الصغر وتدريباً على ممارسة الأعمال الحرة وإدارة المشاريع.

٤٧ - وركزت العديد من الجهود الرامية إلى تحسين ممارسة المرأة للأعمال الحرة على بناء القدرات. ووفر الأونكتاد، من خلال برامج الإمبرتيك التابعة له تدريباً للنساء على ممارسة الأعمال الحرة من أجل تجهيزهن لاغتنام الفرص التي تتيحها الأسواق المفتوحة. وتنظم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع مركز جولدماير للتدريب الدولي في جبل الكرامل بجيف، إسرائيل، حلقات عمل نصف سنوية لبناء قدرات النساء على ممارسة الأعمال الحرة. ويشمل المشاركون من بلدان آسيا الوسطى ممثلين عن مؤسسات حكومية ووكالات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المجتمع المدني التي توفر الدعم والتطوير للمشاريع الصغيرة، وجميعيات سيدات الأعمال، والأفراد الذين يمارسون أعمالاً حرة.

٤٨ - وأنشأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، في الشرق الأدنى (الأونروا) في إطار برنامجها للإغاثة والخدمات الاجتماعية، ٦٥ مركزاً لبرامج المرأة تقدم التدريب إلى السيدات على ممارسة الأعمال الحرة في مجالات من قبيل تعليم الحاسوب، وتصنيف الشعر، والحياكة، والحرف الفلسطينية اليدوية التقليدية. وفي لبنان أنشئت مراكز أعمال حاضنة تضم وحدات لتصنيف الشعر والحياكة، في مخيمين في إطار استراتيجية لمكافحة البطالة بين النساء.

٤٩ - وتنفذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشروعها المسمى "المرأة تقود لكسب العيش"، الذي يهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي والتمكين للاجئات من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم وتقوم من خلاله بأنشطة في كل من البرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وصربيا وكينيا والمغرب، ترمي إلى تشجيع تعلم الحاسوب، واللغات، والتدريب المهني، والتقنيات الزراعية المبتكرة، وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق والائتمان البالغ الصغر، ووفرت مراكز صغيرة للأعمال ودور رعاية الطفل. وأنشأت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "مركزاً للمرأة والتكنولوجيا في المنطقة العربية"، من أجل التمكين للنساء والفتيات، كي يقمن بأدوار قيادية كمباشرات للأعمال الحرة ومبتكرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٠ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية حصول السيدات اللاتي يدرن مشاريع صغيرة ومتوسطة في كينيا على التمويل والمهارات التجارية، من خلال مبادرة مشتركة مع مصرف رأس المال. وشمل البرنامج عنصراً لتنمية القدرات من أجل زيادة القدرة التنافسية التجارية لدى المشاريع المملوكة للنساء. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضاً من أجل إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في البحرين، تشكل النساء ٧٣ في المائة من المستفيدين منها. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى وزارة

الاقتصاد والتنمية الإقليمية في صربيا في إطار برنامج لممارسة الأعمال الحرة موجه نحو النساء اللاتي تم الاستغناء عن خدماتهم.

خامساً - زيادة فرص الحصول على الحماية الاجتماعية

٥١ - تعزز نظم الحماية الاجتماعية رفاه المواطنين وأمنهم عن طريق حمايتهم من أسباب الضعف والحرمان^(١٧). وعلى سبيل المثال، خلال فترات البطالة، والمرض، وكبر السن، وحيث تشكل عنصراً أساسياً في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ورغم الاعتراف بأن الحماية الاجتماعية حق أساسي لجميع الناس، فإن معظم الرجال والنساء لا يحصلون على قدر متساو من الحماية الاجتماعية^(١٨).

٥٢ - بيد أن الابتكار، في بلدان عديدة، وتوفير نظم للتأمين في حالات البطالة، والتغطية الصحية الشاملة والمعاشات التقاعدية الاجتماعية، قد لعب دوراً هاماً في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وأسفرت برامج التحويلات النقدية الموجهة لصالح الأطفال عن نتائج إيجابية في تحسين صحة الطفل وتغذيته وتعليمه. وتساعد المعاشات التقاعدية الاجتماعية الأساسية غير القائمة على الاشتراكات على تخفيف حدة عدم المساواة في الدخل، ومستوى المعيشة بين النساء والرجال الأكبر سناً، وزيادة رفاه الأسر المعيشية. بيد أن حصول العديد من النساء على الحماية الاجتماعية يظل محدوداً، لا سيما إن كن مرتبطات بوظائف غير مضمونة أو أعمال بدون أجر، ومن ثم يصبحن غير قادرات على دفع أقساط التأمين الخاص أو الادخار للمستقبل. وتؤدي المزايا النقدية في صورة علاوات الأسرة والطفل ليس فحسب إلى زيادة دخل النساء ومساعدة الأسر على تحمل تكاليف تربية الأطفال لكنها أيضاً تدعم رفاه الأسر عن طريق تحسين حالة الأطفال التعليمية والصحية والغذائية.

٥٣ - وعلى الصعيد الوطني اتخذت تدابير مبتكرة من أجل توسيع نطاق استخدام ومدى شمول مخصصات الضمان الاجتماعي. وقد وفرت مجموعة تدابير "الزواج والوالدية"، التي استحدثت في سنغافورة عام ٢٠٠٨، دعماً مالياً للوالدين وشملت مجموعة التدابير تقديم منحة نقدية قيمتها ٤ ٠٠٠ دولار عن الطفل الأول والثاني، ومنحة قيمتها ٦ ٠٠٠ دولار عن الطفل الثالث والرابع، بسبب تزايد النفقات خلال فترتي الحمل والولادة. ووفقاً لخطة

(١٧) منظمة العمل الدولية: "Social Protection: A Life cycle continuum investment for social justice, poverty reduction and social development"، جنيف، ٢٠٠٣.

(١٨) منظمة العمل الدولية، تقرير عام ٢٠٠٨ عن العمل في العالم، جنيف.

العمل المعنية بتمديد الاتفاق العام (٢٠٠٨-٢٠١٠) التي أبرمت بين رابطة نقابات العمال ورابطة أصحاب العمل والحكومة، اتخذ الاتحاد الروسي تدابير لحماية الأمهات والأطفال والأشخاص الذين يتحملون مسؤوليات أسرية.

٥٤ - وفي تركيا تتضمن مجموعة تدابير التشغيل التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠٠٨ دفع أقساط الضمان الاجتماعي من خلال صندوق التأمين ضد البطالة بين النساء حديثات العهد بالعمل والعاطلين من الشابات والشباب الذي تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ عاماً. وأولت فييت نام اهتماماً بتوفير الحماية الاجتماعية للنساء في إطار جهودها الرامية إلى الحد من الفقر، عن طريق تقديم قروض بشروط تفضيلية من خلال الصندوق الوطني للتشغيل، فضلاً عن تمويل قصير الأجل لأغراض التعليم والرعاية الصحية.

٥٥ - ومن المرجح أن تحصل النساء على معاشات تقاعدية أقل بسبب فترات خدمتهن الأقصر في القطاع الرسمي، والانقطاع عن العمل لرعاية الطفل والرواتب الأقل والتقاعد المبكر^(١٩). وقد تم إصلاح نظم المعاشات التقاعدية في بعض البلدان كي تغطي الاحتياجات المالية لدى النساء الأكبر سناً. وأفادت قطر بأن النساء يمثلن ٦٨,٩ في المائة من بين ٧ ٠٢٨ مستفيداً من المعاشات التقاعدية وقامت الحكومة الاسترالية باستعراض شامل لنظام المعاشات التقاعدية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتحسين نظامها القائم للمعاشات التقاعدية، واستحدثت مجموعة تدابير ترمي إلى إصلاح المعاشات التقاعدية قيمتها ١٤,٢ بليون دولار. ومن المتوقع أن يعود الإصلاح، الذي يشمل إصلاحات هيكلية هامة وزيادة المدفوعات، بفائدة كبيرة على النساء اللاتي يعتمدن أكثر على الرجال على المعاشات التقاعدية التي تقدم إلى كبار السن.

٥٦ - وقام بعض الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات للضمان الاجتماعي من أجل مساعدة النساء ذوي الاحتياجات الخاصة. فقد وفرت قطر سكناً مجانياً للنساء المحتاجات. بمن فيهن الأرامل والمطلقات. وأوصى المجلس الأعلى للمرأة في البحرين بإنشاء صندوق لدعم النساء المطلقات. وأنشأ اليمن صناديق، من بينها صندوق للضمان الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية، توفر المساعدة القانونية والمالية للنساء المحتاجات ذوات الدخل المنخفض، لا سيما ضحايا العنف المنزلي.

٥٧ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من خلال برنامجها للإغاثة والخدمات الاجتماعية، تقديم الدعم النقدي والعيني إلى

(١٩) البنك الدولي، "Gender-differentiated impacts of pension reform"، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٤، متاح على الموقع: <http://www.worldbanking/prem/premnotes/premnotes85.pdf>.

اللاجئين بما في ذلك المتزوجات رجالاً من غير اللاجئين. ووفر برنامج الأغذية العالمي شبكات أمان من بينها برامج للتغذية المدرسية والخدمة الصحية والتغذية للأم والطفل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن برامج الغذاء مقابل الأصول والبرامج القائمة على القسائم والمبالغ النقدية.

سادسا - التعاون الإنمائي الدولي

٥٨ - يظل التعاون الإنمائي الدولي آلية حيوية من آليات تمويل المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة^(٢٠). وفي عام ٢٠٠٨ أكدت نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية، مثل الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة^(٢١) واستعراض توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية^(٢٢)، على أهمية تمويل المساواة بين الجنسين.

٥٩ - وقُدرت الفجوة في التمويل اللازم لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المنخفضة الدخل بمبلغ يتراوح بين ٨,٦ بلايين دولار عام ٢٠٠٦ و ٢٣,٨ بليون دولار عام ٢٠١٥^(٢٣). وفي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ تم توجيه خمسة ملايين دولار من بين إجمالي ٢٠ بليون دولار من المساعدات الثنائية المخصصة لقطاعات معينة إلى الأنشطة التي تتخذ من المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا أو هاما من أهدافها. وتم توجيه ثلثي هذا المبلغ إلى القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة والتعليم، وخصصت مبالغ محدودة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات من قبيل الزراعة أو البنية الأساسية أو التمويل^(٢٤). ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة المالية والاقتصادية الحالية إلى تراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية^(٢٥)، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا في دمج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦٠ - وما زالت المساواة بين الجنسين تشكل المبدأ التوجيهي في التعاون الإنمائي الدولي بعدد من البلدان. وكان منح الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات في جميع السياسات

(٢٠) انظر E/CN.6/2008/11 (Supp) - E/2008/27 (Supp).

(٢١) انظر A/CONF.212/7.

(٢٢) C. Grown and others "The financial requirements of achieving gender equality and women's empowerment", World Bank, Washington, D.C. 2006.

(٢٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أمانة لجنة المساعدة الإنمائية "تقديم المساعدة لدعم المساواة بين الجنسين، ٢٠٠١-٢٠٠٥"، باريس، ٢٠٠٧.

(٢٤) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٩ (استكمل في منتصف العام)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.C.2.

والبرامج جزءاً لا يتجزأ من برنامج التعاون الإنمائي الدولي في أستراليا، حيث بلغت قيمته ٣,٧ بلايين دولار. وتعمل حكومة أستراليا مع شركاء إنمائيين على تقييم ورصد آثار الأزمة في البلدان النامية بمنطقتها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ أطلق وزير التعاون الإنمائي في الدائمرك "النداء العالمي للعمل على تنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية" من أجل جذب انتباه العالم إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، ونجح في حشد التزامات لصالح التمكين للمرأة. والتزمت الدائمرك بمضاعفة المخصصات المالية لصالح المرأة في أفريقيا من ٢٠٠ مليون كرونة دانمركية إلى ٤٠٠ مليون كرونة دانمركية. وتم تخصيص ١٠٠ مليون كرونة إضافية لصالح شراكة مع ليبيريا بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. ووجهت المبادرات لصالح النساء المحرومات في المجتمعات الفقيرة، وشملت برامج لإدراج الدخل، مثل الحصول على القروض أو الائتمانات البالغة الصغر.

٦١ - واتخذت بلدان أخرى خطوات نحو منح الأولوية لمساعدة النساء. فكانت المساواة بين الجنسين من المجالات التي حظيت بالتركيز في الدعم الذي قدمته فنلندا إلى البنك الدولي. كما خُصص جزء كبير من المساعدة المقدمة من قطر إلى ٧٥ بلدا ناميا عام ٢٠٠٧، وقيمتها ٤٢٦ مليون دولار لتقديم الدعم إلى النساء، بما في ذلك من خلال الخدمات الصحية والاجتماعية.

٦٢ - وقدم بعض الدول الأعضاء معلومات عن جهود معينة بُذلت من أجل توجيه مزيد من الاهتمام إلى منظورات المساواة بين الجنسين في برامج التعاون التابعة لها. وطالبت حكومة البرتغال بأن تراعى المقترحات المتعلقة بالمشاريع مسائل المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات للأثر الناتج ووضع المنهجيات اللازمة في هذا الصدد. ودبجت اليابان المنظورات الجنسانية على مدار جميع مراحل المساعدات التي تقدمها (التخطيط والتنفيذ والتقييم) في جميع المجالات (القضاء على الفقر والتنمية المستدامة وبناء السلام).

٦٣ - وأفادت دول أعضاء بتقديم الدعم إلى قطاعات معينة. فقد أدرجت فنلندا المنظورات الجنسانية في برنامجها المسمى "المعونة من أجل التجارة". وقدمت أستراليا الدعم إلى مبادرات تهدف إلى الحد من الوفيات النفاسية في إندونيسيا من خلال برنامج لصالح صحة الأم والأطفال حديثي الولادة قيمته ٤٩ مليون دولار وينفذ على مدى عدة أعوام. وقدم برنامج التعاون الإنمائي الألماني الدعم إلى دول شريكة كي تدمج المنظورات الجنسانية في أطرها القانونية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وفي سياسات سوق العمل وبرامج التدريب المهني.

٦٤ - وقدمت الحكومة الألمانية الدعم أيضا لصالح "برنامج الربط بين جماعات المساعدة الذاتية والمصارف"، الذي يقدم التمويل البالغ الصغر والذي أطلقه البنك الوطني للزراعة

والتنمية الريفية في الهند، من أجل ربط جماعات المساعدة الذاتية، التي تشكل النساء ٩٠ في المائة من أعضائها، بالنظام المصرفي الرسمي. واستطاع ما مجموعه ٤٩ مليون أسرة معيشية منخفضة الدخل، أي أكثر من ٣٠ في المائة من سكان المناطق الريفية، الحصول على الخدمات المالية. وقد زادت العمالة بنسبة ٢٠ في المائة وزاد الدخل بنسبة ٣٠ في المائة، مما انتشل ٢٠ في المائة من العملاء من وهدة الفقر. وزاد إنفاق الأسر المعيشية على التغذية والصحة بنسبة ٤٠ في المائة. وقدمت الحكومة الألمانية الدعم أيضا إلى دورات تدريبية خصصت للمدربات التابعات للرابطة الوطنية للتمويل البالغ الصغر في موزامبيق. وقد صمم التدريب بحيث يناسب دور المرأة بوصفها مصدر الكسب، وشمل دورات عن الإدارة المالية.

٦٥ - وحددت بعض المؤسسات المتعددة الأطراف أيضا مجالات معينة قدمت فيها المساعدة إلى البلدان النامية. ومن خلال الإطار المتكامل المحسن والمعونة من أجل التجارة، قدمت منظمة التجارة العالمية المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً وغيرها من البلدان النامية لمعالجة موضوع المعوقات الجنسانية التي تعوق تحرير التجارة وتحديد الشواغل إزاء المساواة بين الجنسين ومعالجتها في برامج عمل التجارة والتنمية.

٦٦ - وقد ساعد إطلاق خطة عمل البنك الدولي المعنونة "المساواة بين الجنسين باعتبارها عاملا اقتصاديا ذكيا" عام ٢٠٠٧ على تعزيز تصميم مراعاة المنظور الجنساني في البنك الدولي وعمليات التعاون في مجال التمويل الدولي في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والتنمية الريفية، والسياسات الاقتصادية، والإدارة المالية، وتطوير القطاع الخاص، وإدارة القطاع العام والبنية الأساسية. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تم تخصيص ما يقرب من ٣٠ مليون دولار لصالح ١٤٩ مبادرة في ٧٣ بلدا خلال فترة أربعة أعوام. وإضافة إلى الدعم التشغيلي، تهدف الخطة إلى تحسين المعارف والإحصاءات المتعلقة بمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي والعلاقة فيما بين المساواة بين الجنسين والنمو والحد من الفقر. وقد حشدت الخطة موارد للمشاريع المبتكرة التي تهدف إلى التمكين للمرأة اقتصاديا، مثل المبادرة التي أطلقت لتيسير انتقال الفتيات من الدراسة إلى العمل.

سابعاً - دمج المنظورات الجنسانية في عمليات التصدي للأزمة المالية والاقتصادية

٦٧ - تهدد الأزمة المالية والاقتصادية الحالية التقدم المحرز في دمج المنظورات الجنسانية في كثير من مجالات التنمية، ومن بينها السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الإنمائية الوطنية. وثمة اعتراف بأن الأزمة العالمية لها آثار جنسانية يمكن أن تشكل عبئا غير متناسب على النساء، لا سيما الفقيرات أو المهاجرات أو نساء الأقليات^(٤). ووفقا لما ذكرته منظمة العمل الدولية، فإنه رغم أن البيانات الإحصائية لم تتوافر بعد، من المتوقع أن يكون للأزمة

الحالية أثر سلبي في معدلات البطالة بين النساء بدرجة أكبر من معدلات البطالة بين الرجال في معظم مناطق العالم، لا سيما أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(١٣). وتشير التقديرات إلى أن عدد النساء العاطلات عن العمل يمكن أن يرتفع بمقدار ٢٢ مليون امرأة عام ٢٠٠٩^(١٤). بيد أن الأثر المتفاوت سيختلف من بلد إلى آخر تبعاً للانفصال الوظيفي على أساس جنساني^(٢٥).

٦٨ - وتبين التحليلات التي أجريت للأزمات السابقة أن الطريقة التي استخدمت بها البلدان السياسات النقدية والضريبية للتصدي للركود يمكن أن تؤدي أيضاً إلى آثار غير متناسبة في النساء والفتيات. ويمكن أن يحدث الاتجاه نحو تخفيض الإنفاق العام أثراً ضاراً في الخدمات الاجتماعية التي يعتمد عليها الفقراء من النساء والرجال. وقد تُسحب الفتيات من المدارس للمساعدة على أداء الأعمال المنزلية خلال فترات الأزمات الاقتصادية مما يعزز الفجوة بين الجنسين في التعليم^(٢٦) ويقوض تنمية المجتمع ككل في الأمد البعيد^(٢٧). ويمكن أن تؤدي البطالة وتراجع دخل الأسر المعيشية إلى زيادة الأعمال غير المدفوعة الأجر، بما في ذلك تقديم الرعاية، التي تمارسها النساء والفتيات^(٢٨)، وقد تُدفع النساء إلى ممارسة عمل غير مأمون وغير رسمي^(٢٩). وتحمل المرأة في العديد من السياقات، مسؤوليات إضافية من أجل توفير

(٢٥) ستيفاني سيجنو، ورقة معنونة "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها الجنسانية" أعدتها لجنة وضع المرأة في دورتها الثالثة والخمسين، نيويورك، ٢٠٠٩.

(٢٦) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين: السعي الحثيث لتحقيق العدالة في عالم غير متكافئ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.III.1).

(٢٧) ساكيكو فوكودا - بار "الأثر البشري للأزمة المالية في الفقراء والمستضعفين والبلدان" ورقة مقدمة إلى الحلقة الحوارية بشأن الأزمة المالية العالمية، التي عُقدت خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، نيويورك، ٢٠٠٨. ومتاحة على الموقع http://www.un.org/ga/president/63/interactive/gfc/sakiko_p.pdf.

(٢٨) منظمة العمل الدولية، EGM/ESOR/2008/BP.2، ورقة معلومات أساسية أعدت من أجل اجتماع فريق الخبراء بشأن المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي عُقد بدعوة من شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٢٩) ديان إلسون "البيان المالي الدولي: نظرة من المطبخ"، ورقة أعدت للنشر في "بوليتيكا فيمينيا"، ٢٠٠٢، ومتاحة على الموقع <http://www.eclac.org/mujer/curso/elson1.pdf>.

السلع التي لم تعد الأسر قادرة على سداد ثمنها^(٣٠). ونظرا إلى أن تقديم الرعاية والعمل غير المدفوع الأجر لا يدرجان في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا الأثر الناشئ عن الأزمة يجري تجاهله غالبا عند إجراء تحليلات اقتصادية أو وضع سياسات للتصدي للأزمة.

٦٩ - إن التصدي الفعال للأزمة الاقتصادية أمر حيوي بالنسبة لكفالة عدم ارتفاع معدلات الفقر وعدم الإضرار بالتنمية في المستقبل نتيجة تراجع إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقدر البنك الدولي، على سبيل المثال، أنه في حالة عدم احتواء الأزمة يمكن أن تسفر الصدمة المالية عن وفيات إضافية للأطفال تتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ طفل سنويا في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥^(٣١). وتشير دراسة أجريت على ٥٩ بلدا ناميا إلى أن التراجع في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع كبير في معدلات وفيات الأطفال بين البنات أكثر من الصبيان^(٣٢). ويجب أن تكفل مجموعة التدابير التحفيزية الاقتصادية المتعلقة بالتنمية تخصيص أموال للمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة.

٧٠ - وتشير استجابات الدول الأعضاء إلى وعيها بالأثر المتفاوت الذي تتعرض له المرأة نتيجة الأزمة، وأفادت في بعض الأحوال باتخاذ إجراءات للحد من الأثر السلبي المحتمل. وأشارت فنلندا إلى الأثر المتفاوت الذي تتعرض له المرأة نتيجة الأزمة، بما في ذلك الضغوط الرامية إلى تخفيض عدد موظفي القطاع العام. وفي ألمانيا أشارت الدلائل المستقاة من أزمات اقتصادية سابقة إلى أن التدابير التي تتخذ لتخفيف حدة الأزمة توجّه غالبا نحو القطاعات الاقتصادية التي يسودها الرجال، مثل تقديم الإعانات لصناعة السيارات. فثمة اعتراف بأهمية البرامج المصممة بحيث تستفيد من الإمكانيات الاقتصادية لدى المرأة، من خلال تشجيع العمالة في القطاعات التي تسودها النساء؛ وتقديم الدعم إلى برامج التعليم الموجهة نحو النساء والفتيات؛ فضلا عن تصميم منتجات مالية تلبّي الاحتياجات الخاصة لدى النساء. وقد عقد

(٣٠) مايرا بوفينيتش، "الأزمة المالية العالمية: تقييم أوجه ضعف النساء والأطفال، وتحديد الاستجابات المتعلقة بالسياسات"، بيان مكتوب مقدم إلى حلقة حوارية للخبراء عن "المنظورات الجنسانية للأزمات المالية، عُقدت خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة. واستند البيان إلى عرض باستخدام برنامج power point عن "أثر الأزمة المالية في النساء والأسر" قدمته شويتلينا ساباروال ونيسستا سينها، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومتاح على الموقع <http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw53/pancls/financial-crisis/Buvinic.formatted.pdf>

(٣١) S. Baird and others, "Aggregate income shocks and infant mortality in the developing world", World Bank Policy Research Working Paper No. 4346, Washington, D.C., 2007.

المعهد الوطني للمرأة في المكسيك، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، اجتماعا لفريق من الخبراء من أجل تحليل الأزمة المالية من منظور جنساني وتأثيرها في تشغيل المرأة^(٣٢).

٧١ - وأفاد عدد من الدول الأعضاء بالإجراءات التي اتخذت لدمج الشواغل إزاء المساواة بين الجنسين في عمليات التصدي للأزمة المالية والاقتصادية. وتهدف فنلندا، من خلال استخدام استراتيجية ترمي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات، إلى كفالة وضع الأبعاد الجنسانية لسياسات الانتعاش الاقتصادي في الحسبان. وتقوم جامايكا بزيادة عدد جهات التنسيق الجنسانية داخل الوزارات التنفيذية لكفالة أن تحتل المنظورات الجنسانية موقع الصدارة في جميع السياسات التي تتصدى للأزمة الاقتصادية.

٧٢ - وتشمل تدابير التحفيز الاقتصادية التي اتخذتها اليابان مساعدة الأسر المعيشية التي تعولها إناث، والأمهات ربات البيوت. وقد استحدثت حكومة أستراليا مجموعتين من تدابير التحفيز الاقتصادية، حققت النساء استفادة كبيرة منهما. بما في ذلك في إطار تلقيهن لحوالي ٦٨ في المائة من المبالغ الإجمالية التي دفعت في إطار المجموعة الأولى من التدابير التحفيزية. وفي سياق الأزمة قررت ترينيداد وتوباغو الإبقاء على البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة. وطبقت جامايكا تدابير ضريبية للاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وصممت على حماية الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الحكومات على تشجيع إدراج الشواغل إزاء الصحة والحقوق الإنجابية وتطوير السكان في مجموعات تدابير الانتعاش الاقتصادي.

٧٣ - وقد درست كيانات الأمم المتحدة الأثر المحتمل أن تتعرض له المرأة نتيجة للأزمة من خلال اجتماعات للخبراء ومناقشات على الإنترنت. ودعا الخبراء، في اجتماع عقده الأونكتاد بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية (٢٠٠٩)، إلى إدراج المنظورات الجنسانية في تصميم مجموعة التدابير التحفيزية الوطنية، فضلا عن توسيع نطاق تقديم الائتمان البالغ الصغر والدعم الحكومي إلى المشاريع المملوكة للنساء. وفي ندوة عامة عقدها الأونكتاد بعنوان "الأزمة الاقتصادية العالمية والتنمية - الطريق إلى الأمام" (٢٠٠٩)، قام عدد من أصحاب المصالح، من بينهم ممثلون عن الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني

(٣٢) تم تنظيم الاجتماع في المكسيك بالتعاون مع شعبة الشؤون الجنسانية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرعاية الرابطة الدولية لاقتصادات المرأة، وبدعم من فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالمساواة الجنسانية.

والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، بتحليل الاستجابات في إطار السياسات العامة من منظور جنساني، بما في ذلك أثرها في اقتصاد الرعاية.

٧٤ - وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات إلكترونية داخلية على شبكة الخدمات الجنسانية التابعة له (٢٠٠٩) من أجل تقييم أثر الأزمة الاقتصادية والمالية في المساواة بين الجنسين، ويقوم بوضع اللمسات النهائية على مذكرة إرشادية عن "أثر الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية في المساواة بين الجنسين"؛ من أجل تقديم توصيات إلى المكاتب القطرية واقتراح إجراءات العمل اللازمة.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - في حين أنه تم إحراز تقدم في مجال إدماج النساء في التنمية في بعض المجالات، مثل الغايات المنصوص عليها في الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية - التعليم والتشغيل والمشاركة السياسية - فإن المكاسب المحققة ربما كانت بطيئة وغير متكافئة في جميع المناطق. ولا يتم إدراج أولويات النساء واحتياجاتهن بشكل منهجي في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وحيثما بذلت جهود لدمج المنظورات الجنسانية على مستوى السياسات، ظلت هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ. وتشكل الأزمة الغذائية تحديات جديدة أمام النساء في مجال التنمية في أرجاء عديدة من العالم، ومن المتوقع أيضاً أن تحدث الأزمة المالية والاقتصادية آثاراً متفاوتة في النساء، لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل.

٧٦ - ورغم ما قيل عن مبادرات لدمج المنظورات الجنسانية في التشغيل وتطوير ممارسة الأعمال الحرة والحماية الاجتماعية، في إطار الجهود الإنمائية الوطنية، ما زالت هناك عدم مساواة جنسانية. وثمة حاجة في جميع المجالات إلى تعزيز الجهود من أجل تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو كامل وزيادة مخصصات الموارد، بما في ذلك من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٧٧ - وما زالت هناك معوقات ملحوظة تعترض سبيل توفير التشغيل الكامل للنساء، وخصوصاً على العمل اللائق في أرجاء عديدة من العالم، رغم ما قيل عن الجهود المبذولة للحد من الانفصال المهني وتفاوت الرواتب وغيرها من أشكال التمييز، ولتعزيز التوازن بين العمل المدفوع الأجر والمسؤوليات الأسرية وزيادة تقاسم المرأة والرجل للأعمال التي لا يدفع مقابلها أجر. وينبغي أن تُعزز بشكل جوهري تدابير دعم ممارسة المرأة للأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال حصولها على الخدمات المالية وبناء القدرات. ولدى وضع تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الاستحقاقات النقدية، واستحقاقات البطالة، والتغطية

الصحية والمعاشات التقاعدية، يجب أن يوضع في الاعتبار الأولويات والاحتياجات وأوجه الضعف لدى النساء والفتيات، لا سيما في سياق الأزمة المالية والاقتصادية.

٧٨ - إن عمليات التصدي للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك من خلال تهيئة فرص العمل واتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية، يجب أن تراعي الجانب الإنساني بغرض كفالة عدم الانتقاص من المكاسب المتحققة في مجالات تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وينبغي الحفاظ، أثناء الأزمة وبعدها، على مستويات كافية من مخصصات الموارد الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية.

٧٩ - وربما تود الجمعية العامة دعوة الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وغيرها من العناصر الفاعلة ذات الصلة إلى:

(أ) إدماج المنظور الجنساني عند تصميم السياسات والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية ورصدها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها على نحو متسق في جميع المجالات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك ما يختص بالنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والحد من الفقر؛

(ب) إدراج المنظورات الجنسانية في عمليات التصدي على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك من خلال تعميم مجموعة تدابير تحفيزية تراعي الجانب الجنساني وتهيئ فرص العمل للنساء وكذلك الرجال؛ والاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، مع مراعاة اقتصاد الرعاية؛ والحفاظ على مستويات كافية من التمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة؛

(ج) زيادة حصة المساعدة الإنمائية لا سيما التي تستهدف المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأنشطة التمكين للمرأة، وتعزيز الآليات من أجل فعالية قياس الموارد المخصصة لدمج المنظورات الجنسانية في جميع مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(د) تطوير المنهجيات والأدوات اللازمة لإجراء الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بشكل منتظم في جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال تحليل كل من الإيرادات والنفقات وإجراء رصد منهجي لأثر ذلك؛

(هـ) وضع وتمويل سياسات نشطة تراعي الجانب الجنساني في أسواق العمل وتكون مكرسة لتعزيز توفير التشغيل الكامل والمنتج والعمل اللائق للنساء والرجال؛

(و) اعتماد التشريعات والسياسات التي تراعي الجانب الجنساني وتشجع التوازن بين العمل المدفوع الأجر والمسؤوليات الأسرية، وتقلل من حدة الانفصال المهني وتشجع المساواة في الأجور، وتنفيذ تلك التشريعات والسياسات وتقييمها، والقيام عند الضرورة باستعراضها؛

(ز) اتخاذ تدابير لوضع سياسات وبرامج تراعي الجانب الجنساني وتهدف إلى تشجيع ممارسة النساء للأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال حصولها بشكل أكبر على الموارد المالية، ومساعدة المشاريع المملوكة للنساء على المشاركة في مجالات منها التجارة الدولية، والابتكارات التكنولوجية ونقلها، والمعارف والتدريب على المهارات والاستفادة من تلك المجالات، وتمويل تلك السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(ح) كفالة إتاحة تدابير الحماية الاجتماعية مثل التأمين الصحي وعلاوة الطفل والأسرة، والمعلومات عن تلك الاستحقاقات، على نطاق واسع أمام جميع العاملين، بما في ذلك العاملون في القطاع غير الرسمي، مع ضمان إمكانية حصولهم عليها، وكفالة ألا تعزز تلك التدابير التحيزات الجنسانية؛

(ط) القيام على نحو نشط بإشراك الآليات الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة وغيرها من الجماعات والشبكات المعنية بالمرأة، من خلال التشاور وإتاحة الفرص، في صياغة السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر؛

(ي) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام بفعالية وبشكل شامل بجمع الإحصاءات المراعية للجانب الجنساني الموثوق بها والتي يمكن مقارنتها، من أجل تحديد احتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن في جميع المجالات الإنمائية، بما في ذلك من خلال استقصاءات استخدام الوقت.